دراسة... كلية بحرية بطرطوس تتعاون مع أكاديمية سان بطرسبورغ

طرطوس- الوطن

أكد الدكتور عصام الدالي رئيس جامعة طرطوس أن هناك اتفاقاً شفهياً مع أكاديمية مكاروف البحرية في سانت بطرسبورغ في روسيا الاتحادية لدعم مشروع إنشاء كلية بحرية في طرطوس مبيناً أن الدراسة المفصلة والهيكلية المتضمنة الخطوط والمواد الدراسية موجودة بما يتوافق مع شروط الاتفاقات الدولية إضافة إلى توفر الكادر التدريسي.

وأشار رئيس الجامعة إلى وجود مشروع لتمويل المعهد التقني البحري بطرطوس إلى كلية بحرية تقوم على استيعاب خريجي الثانويات العامة بفرعيها العلمي والثانويات البحرية والصناعية (ذات الاختصاص) وتأهيلهم بما ينسجم مع متطلبات الاتفاقية الدولية (STCW78) وتعديلاتها ومنحهم شهادة الإجازة في كل من الاختصاصات التالية (الملاحة البحرية والهندسة البحرية باختصاص استثمار محطات الطاقة على السفن) وذلك انطلاقاً من أهمية هذا المشروع في رفد سوق العمل البحرية بالكوادر العلمية البحرية والمدربة وذلك تماشياً مع تطور النقل البحري في العالم الذي تحدد المنظمة الدولية البحرية (IMO) التي تؤمن الاعتراف الدولي للشهادة الممنوحة.

ويذكر أن معهد النقل البحري بطرطوس هو معهد نوعي متخصص في مجال النقل البحري ويمتاز بأنه الوحيد من نوعه في سورية التابع لوزارة التعليم العالي.. ومدة الدراسة فيه سنتان ويقبل فيه طلاب الفرع العلمي والثانوية البحرية ويتم تأهيل الخريجين للعمل في المجالات البحرية سواء على ظهر السفن أو في البر(في المرافئ والموانئ إضافة إلى المكاتب البحرية) وذلك بصفة مساعد ملاح أو مساعد مهندس بحري ويتم تنفيذ الجانب العلمي وتدريب الطلاب في الشركة العامة لمرافئ طرطوس وعلى ظهر السفن الموجودة في حرم المرفأ ومديرية الموانئ ومصب طرطوس للنفط وورش التصنيع المحلية.

تدني كميات المياه اليومية لدمشق إلى النصف

حريدين لـ«الوطن»: تعطل المضخات نتيجة الإرهاب.. ١٠ ضابطات عدلية قريباً

فادي بك الشريف

استغل بعض أصحاب الصهاريج الانقطاعات الحاصلة للمياه وانخفاض كميات المياه التي يتم تأمينها لدمشق يومياً بأن سارعوا لرفع الأسعار كل حسب مزاجه دون رقابة فعلية صارمة.

ويتحدث مواطنون لـ«الوطن»: إن أصحاب الصهاريج يرفعون الأسعار بأكثر من ٧٥٪ عند انقطاع المياه، حيث إن الصهريج الذي يباع بـ٣ آلاف ليرة سورية تضاعف سعره مباشرة عند انقطاع المياه لأكثر من يوم واحد وكلما زادت فترة الانقطاع ارتفع سعر الصهريج، مطالبين بضرورة وجود حزم أكبر وتشديد على المتلاعبين وأي تعديات قائمة على شبكة المياه.

في السياق تحدث مواطنون عن قيام البعض ببيع «بدونات» مياه مجهولة المصدر على أنها مياه فيجة وأن هذه العملية منتشرة في عدد من الأحياء الشامية، مضيفين إن الصهريج ذات الـ١٠٠٠ ليتر يباع بـ٢٠٠٠ ليرة سورية يصبح بـ٥ آلاف ليرة سورية عند انقطاع المياه لأكثر من ٣٠ يوماً، وذلك يختلف حسب المنطقة، مع الحديث المستمر عن انتشار مياه مجهولة المصدر ما يتطلب متابعة الموضوع وتحديد سعر محدد للصهريج والالتزام بالسعر الرسمي ووجود تراخيص مسبقة لأي صهريج وضبط أكثر لعمليات بيع المياه عن طريق القطاع الخاص.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» نفى مدير عام مؤسسة المياه والصرف الصحي في محافظة دمشق وريفها المهندس حسام حريدين ما يشاع من معلومات «مغلوطة» عن تفجير الخط الثاني لنبع بردى، مؤكداً أن الأعمال الإرهابية أدت إلى استهداف الخط الرئيسي المغذي للمياه وتعطل المضخات نتيجة ذلك، مبيناً أن وزارة الموارد المائية تعمل على التنسيق مع المجتمع الأهلي لمعالجة الأمر وإيجاد الحلول المناسبة.

وأكد مدير عام المؤسسة أنه يتم حالياً العمل بخطة الطوارئ في وزارة الموارد المائية لافتاً إلى أن الكميات اليومية التي يتم تأمينها من المياه لدمشق تتراوح بين ٢٥٠–٢٨٠ ألف م٣، وذلك حسب الإنتاج ووضع وطبيعة تأمين المياه لكل منطقة من المناطق، مشيراً إلى أن الوزارة والمؤسسة تبذلان جهوداً كبيرة لمعالجة الأمر، إضافة إلى تأمين المياه عن طريق الآبار.

> مصادرة نحو ٧٠٠ حرامي مياه

وأوضح حريدين أن التعديات الإرهابية وتعطل المضخات أدت إلى انخفاض الكميات المؤمنة يومياً من المياه إلى النصف، ولا سيما أن هناك عجزاً حاصلاً في المياه قدره ٥٠٪، وخاصة أنه كان يؤمن سابقاً أكثر من ٥٠٠ ألف م٣ يومياً.

وحول التعديات القائمة على الشبكة كشف مدير عام المؤسسة أنه تم صدور القرار الخاص بتشكيل ضابطات عدلية لكل من محافظتي دمشق وريفها، مؤكداً أن هناك توجهاً لزيادة عدد الضابطات لتصبح ٥ ضابطات لكل من المحافظتين مشيراً إلى أن الهدف في تشكيلها مكافحة المخالفات والتعديات على شبكة المياه مهما كان نوع المخالفة، مضيفاً إن التعليمات التنفيذية ستصدر قريباً حول هذا الموضوع.

وأوضح حريدين أنه تم ضبط ومصادرة نحو ٧٠٠ مضخة مياه مخالفة (حرامي المياه) منذ بداية العام وحتى تاريخه لافتاً إلى استمرار عملية الرقابة وتكثيفها لمنع هذه المخالفات علماً أن هناك غرامات ستفرض بموجب عمل الضابطة العدلية.

الواقع الخدمي وأداء الدوائر أمام مجلس المحافظة في درعا

الحمدان: إحلال المصالحات وتشجيع العمل التطوعي ودعم الأسر بالمساعدات الإغاثية

درعا- الوطن

ناقش مجلس محافظة درعا في دورته العادية السادسة برئاسة رئيس المجلس هاني الحمدان أمس العديد من القضايا التي تلامس هموم المواطنين ومطالبهم، وثمن رئيس مجلس المحافظة بطولات وانتصارات جيشنا العربي السوري على كل ساحات الوطن ووقوف الشرفاء من أبناء شعبنا الأبي خلفه في ظل قيادتنا الحكيمة والشجاعة حتى تحرير آخر شبر من تراب الوطن من رجس الإرهاب الظلامي التفكيري، وحيّا أرواح الشهداء الطاهرة مشدداً على ضرورة الاستمرار بتكريم أسرهم ورعايتها بكل ما نملك من إمكانات، وأكد الحمدان ضرورة تفاعل أعضاء المجلس مع المجتمع المحلي والإسهام في إحلال المصالحات الوطنية لحقن الدماء وعودة من غرر بهم إلى حضن الوطن الذي يتسع للجميع، وتشجيع أبناء المجتمع على العمل التطوعي الإنساني بمختلف مجالاته ونقل هموم ومطالب الناس إلى المجلس من أجل الإسهام في حلها مع الجهات المعنية ذات العلاقة.

ووافق المجلس على فصل بعض أعضاء مجلس المحافظة لتغيبهم أكثر من ثلاث دورات متتالية، بينما أدى القسم عضو جديد بالمجلس، ووافق على تسمية بعض المنشآت العامة بأسماء الشهداء وعلى منح إعانة مالية لمجلس مدينة الصنمين بقيمة ٥,٣ ملايين ليرة سورية لتنفيذ بعض المشروعات، وتعديل رسوم بدل خدمات في بلدة جباب وعلى قرار ترتيب ضرائب ورسوم الدولة ومجالس المدن والبلدات والبلديات، كما وافق على مناقلات لمديرية الصحة بقيمة تقارب ٢٦ مليون ليرة لتغطية نفقات صيانة أجهزة وتأهيل وتدريب وتعويضات ونفقات إدارية، ولمديرية الزراعة بقيمة ١٤ مليون ليرة لتغطية نفقات محروقات وصيانة مبان وآليات ولمديرية الثقافة بقيمة ٤٥٠ ألف ليرة للمحروقات والتأهيل والتدريب، ولمديرية الخدمات الفنية بما يقارب ٢٥٢ مليوناً لتغطية نفقات رواتب ونقل وانتقال وتأهيل وتدريب وغيرها، ولمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة نفقات تأهيل وتدريب وإدارية متنوعة.

واطلع المجلس على تقرير المكتب التنفيذي المقدم والمتضمن واقع عمل مختلف الجهات العامة في المحافظة، وجرى تأكيد أهمية تقديم أفضل الخدمات للمراجعين وإنجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة.

وتركزت المداخلات على ضرورة اهتمام مجلس مدينة درعا بواقع النظافة وخاصة في حي شمال الخط الذي يشهد تراكمات للقمامة والأنقاض في بعض الساحات الواقعة في أحضان السكن والحاجة إلى ترحيلها بسرعة حفاظاً على صحة السكان وجمالية المنظر العام، وطالبوا بأن تجلب المساعدات الإغاثية بشكل جماعي للأسر في المناطق الآمنة مع تبسيط إجراءات الاستلام بحيث يمكن للزوجة أو الأبناء استلام حصة الأسرة وخاصة أن بعض أرباب الأسر قد يكونون يعملون خارج مناطق سكنهم ولا يتمكنون بشكل دائم من الحضور لاستلام معوناتهم، كما طالبوا بضرورة إكمال التزفيت والتعبيد في قرية بصير، وقد أجاب أعضاء المكتب التنفيذي كل حسب اختصاصه عن بعض الاستفسارات المطروحة من أعضاء المجلس.

حقائب مدرسية وعمليات جراحية لأسر حماة الفقيرة من جمعية البر

حماة- محمد أحمد خبازي

وزعت جمعية البر والرعاية الاجتماعية في حماة، حقائب مدرسية على طلاب ٣٢٠٠ أسرة في مدينة حماة من الأسر الفقيرة والمحتاجة، والمسجلة لدى صندوق موارد الخير التابع للجمعية.

وبين رئيس مجلس إدارة الجمعية عبد السلام بيطار، أن هذه المبادرة تأتي ضمن برنامج الجمعية الخيري وانطلاقاً من أهدافها الرامية لمساندة الأسر وأبنائها من طلبة المدارس، وتشجيعهم على مواصلة تحصيلهم العلمي وتخفيف الأعباء عن كاهل أسرهم وأن التوزيع شمل جميع المراحل الدراسية، كما احتوت الحقائب كل ما يحتاجه الطالب من أقلام ودفاتر ومساطر وحافظة هندسية.

وقال: إن عدد العمليات الجراحية والمعالجات الدوائية المجانية التي قدمتها الجمعية عبر صندوق العافية للمرضى من الفقراء والمحتاجين، منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر تشرين الأول الماضي، وصل إلى ٤٦٦٠ عملية جراحية متنوعة، وإن الجمعية مولت ٣٦٨٢ عملية جراحية تتعلق بأمراض قلبية كالقسطرة وتوسيع الشرايين مع زرع شبكة وتبديل دسامات، وعمليات جراحة آفات قلبية ولادية، إضافة لعدد من عمليات انفصال شبكية حاد وجراحات وعائية، و٣١٠ معالجات كيميائية لأورام خبيثة و٧١عملية جراحة أورام و٣٣ عملية ناظم خطي (بطارية) و١٨ عملية معالجة أمراض نادرة.

وأضاف البيطار: إن صندوق العافية بالجمعية مول أيضاً ٢٩عملية لزراعة المفاصل و١٨٣عملية لزرع قرنية عين وصوراً بـ(الكاما) دوبلر ملونة والبالغ عددها ٢٤صورة، و١٠صور بالرنين المغناطيسي للدماغ والشرايين و١٤ شرايين محيطية.

الجدير بالذكر أن جمعية أعمال البر والرعاية الاجتماعية أول جمعية خيرية في محافظة حماة أسست عام ١٩١١، وكانت مهمتها ثقافية تعليمية واكتسبت الشخصية الاعتبارية بإشهارها بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم: /٩٠/ تاريخ: ٢٠٠١/١/١٧.

أسعار لباس الشتاء... يحرق الأعصاب

محمود الصالح

لا يكاد ينتهي التزام حتى يبدأ التزام جديد فبعد المدارس والعيد والمونة بدأت معاناة الناس مع المازوت وألبسة الشتاء التي تشهد ارتفاعاً جنونياً خلال هذا الموسم وأصبحت أكبر من إمكانيات حتى ذوي الدخل المتوسط الذين يغيبون شيئاً فشيئاً للتحول إلى الدخل «المهدود» وباتت أسواق دمشق تعاني من كساد واضح نتيجة ازدياد العرض وانخفاض الطلب وعلى الرغم من ذلك فقد تم كسر القاعدة الاقتصادية التي: تقول إن ارتفاع الأسعار مرتبط بالطلب لأن الأسعار اليوم ترتبط بالتكاليف الباهظة التي تجاوزت حدود المعقول نتيجة الأزمة.

«الوطن» جالت في أسواق دمشق واستطلعت الأسعار وتبين أن هناك ارتفاعاً ١٠٠٪ عما كانت عليه في العام الماضي حيث لم نجد قطعة شتوية للأطفال بأقل من ١٥٠٠ ل.س وهناك قطع يصل سعرها إلى ٩٠٠٠ ل.س وبين ذلك تنوع الأرقام والبضائع وهذه الأسعار بكل تأكيد هي فوق قدرة المواطنين لذلك نجد كساداً واضحاً في معظم أسواق دمشق وخاصة بالنسبة للألبسة.

قمر قالت: أنا موجودة في السوق لأبحث عن قطعة رخيصة لطفلتي ولكن الحقيقة أن الأسعار عالية جداً ولا تناسب إمكانياتي علماً أنني قد بحثت في معظم الأسواق.

أبو رامز تاجر قال: كما ترى نفتح في الصباح ولم نستفتح حتى الظهر يأتي المشتري تعجبه القطعة وعندما نعطيه السعر يهرب ونحن نأخذ البضاعة وخاصة التريكو بأسعار عالية من المعامل التي ارتفعت عليهم تكاليف الإنتاج، وتراجعت نسبة الشراء ٩٠٪ عما كانت عليه في العام الماضي.

زيدان من حمص قال: أنا لا أستطيع شراء قطع جديدة لأولادي وكنت دائماً أشتري «بالة» وهي أيضاً ارتفعت وأصبحت فوق قدرتنا ولذلك يجب أن تكون هناك إجراءات لمعالجة الوضع.

محمد بسام تللو عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين بدمشق وصاحب معمل تريكو قال: نحن كحرفيين نعاني مثل المواطن لأننا تعرضنا لخسائر كبيرة أدّت إلى تراجع صناعة التريكو وهي مهددة بالانقراض في حال الاستمرار بهذا الوضع نتيجة ارتفاع أسعار الخيط حيث كنا قبل الأزمة نشتري كيلو الخيط بسعر ٢٠٠ل.س واليوم ١٥٠٠ل.س وكان سعر كيلو الكهرباء للصناعي ١٠ ليرات واليوم ٢٥ ليرة والضرائب ارتفعت كذلك والمازوت من ١٥ ليرة إلى ١٣٥ ليرة هذه المعطيات كلها أدت إلى ارتفاع تكاليف إنتاج ألبسة التريكو وأصبحت أكبر من قدرة المواطن ومعظم معامل التريكو أغلقت وهاجر الحرفيون خارج القطر.

واليوم نحن لا نستطيع منافسة البضائع الصينية لأن تلك البضائع تأخذ دعماً حكومياً هناك أما لدينا فلا يوجد أي دعم لصناعة التريكو وخيط التريكو مستورد بشكل كامل بعد أن تم تدمير معامل خيوط التريكو في حلب وأصبح من مصلحة الحرفي أن يتوقف عن الإنتاج لعدم التعرض للخسائر حيث بلغت فاتورة أحد الإخوة الحرفيين منذ مدة وجيزة ١,٥ مليون ليرة ويجب أن تعمل الحكومة على تقديم دعم في أسعار الكهرباء والمازوت والعودة بالضرائب إلى ما كانت عليه قبل الأزمة لنتمكن من المنافسة مع البضائع المستوردة وكذلك لنستطيع توفير البضائع بالسعر الذي يناسب دخل المواطن في ظل هذه الظروف الصعبة.

جدير بالذكر أن هذه المنتجات محررة من التسعير ويتم وضع أسعارها وفق الكلفة من المنتج ويتم الالتزام بها من دون أي تدخل من التموين في ذلك إلا في حال كانت الأسعار غير منطقية فيتم تحليل البضاعة مع الأسعار ومعرفة مدى مطابقتها للأسعار المعلنة.

تفعيل البوابة الإلكترونية للأحوال المدنية بالقنيطرة

مطالب بتفعيل الشبكة الحاسوبية في أمانة سجل قطنا

القنيطرة- الوطن

يبدو أن أمانة سجل قطنا التابعة لمديرية شؤون الأحوال المدنية بريف دمشق تتبع لكوكب آخر، فتلك الأمانة ونحن بالقرن الحادي والعشرين ما زالت تكتب إخراجات القيد والبيانات العائلية بالخط دون طباعة على الكمبيوتر، ولا ندري حقيقة ما الدوافع وراء ذلك رغم أن كثيراً من الجهات العامة ومنها الهجرة والجوازات لا تقبل إخراج القيد بخط اليد، رغم أن أجهزة الحاسوب موفرة بالأمانة، أما إذا كانت المبررات انقطاع التيار الكهربائي فهنا الإدارة تتحمل مسؤولية ذلك، فالباعة في المحلات التجارية الصغيرة قامت بتركيب بطاريات لتسهيل عملها فكيف بمؤسسة حكومية لديها مئات المراجعين يومياً، ولكيلا نظلم العاملين في أمانة سجل قطنا فإن ضيق المكان والحاجة إلى كادر من أبرز المعوقات، ولكن ما تبرير الأخطاء الكثيرة في عملها؟ ولكيلا نتهم أننا نتحامل على تلك الأمانة التي نقدم الشكر لموظفيها على جهودهم المشكورة فإنني أحمل بياناً عائلياً لوالدي المتوفى منذ ١٩٧٦ ولكنه على قيد الحياة عندهم وكذلك الأمر بالنسبة إلى أختي الكبيرة، أما الأمر المثير والمدهش فهو مواليد والدي الذي يكبر أخي الكبير بأربع سنوات وهذا يعني أن والدي تزوج في عمر ثلاث سنوات وأنجب في الرابعة من عمره!

أما الأمر الأكثر في أمانة سجل قطنا فيتمثل بضرورة تفعيل الشبكة الحاسوبية لتخديم أبناء المنطقة وأبناء القنيطرة المسجلين لديهم، وهنا تكمن المعاناة في الظروف الراهنة فبعد عمليات التهجير لكثير من تجمعات النازحين توزع أبناؤها على عدة مناطق، فيوم أمس راجع أحد كبار السن مديرية الأحوال المدنية بالقنيطرة ونفوسه بقطنا، لاستصدار قيد فردي ولكن لم تتم تلبيته لعدم تفعيل الشبكة الحاسوبية، علما أن كثيراً من الدوائر في منطقة قطنا لديها خدمة النت، والعملية لا تحتاج إلى كل تلك الصعوبات وللأسف الخطابات التي نسمعها من المسؤولين حول الهدف من البيروقراطية والمكاتب ليست إلا شعارات براقة ولا تسمن ولا تغني من جوع، واليوم وفي الظروف الراهنة نحتاج إلى نيات صادقة ومخلصة وخاصة الوضع المعيشي الصعب للمواطنين وتنقلهم من محافظة إلى أخرى وتكبدهم نفقات مالية هم بأمس الحاجة إليها لاستصدار بيان عائلي أو قيد مدني فردي أو أي وثيقة من الأحوال المدنية، ورغم انتشار عدد من مراكز الخدمة إلا أن الانتظار ساعات طويلة للحصول على ذلك يمنع كثيراً من المواطنين من اللجوء إليها وللمثال على ذلك مركز جديدة عرطوز والازدحام الكبير.

أما الأمر الايجابي الذي يمكن الحديث عنه فهو تفعيل البوابة الإلكترونية في مديرية الأحوال المدنية في محافظة القنيطرة وذلك لتخديم جميع أبناء المحافظات السورية، وهذا يصب في مصلحة المواطنين من خارج محافظة القنيطرة والقاطنين فيها وعدم التوجه إلى أمانات سجلهم أو المديرية العامة أو مراكز خدمة المواطن لاستصدار وثيقة من السجل المدني، كما أشارت مديرة الأحوال المدنية بالقنيطرة منى الأحمد.